

مرسوم رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٨

بالتصديق على اتفاقية بشأن التشجيع والحماية
المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر وحكومة
الجمهورية الإسلامية الإيرانية

أمير دولة قطر،

نحن حمد بن خليفة آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الأول من شهر ربيع الآخر عام ١٤٢٠ هجرية، الموافق
للرابع عشر من شهر يوليو عام ١٩٩٩ ميلادية،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء،

رسمنا بما هو آت؛

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة دولة قطر
وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٩، المرفق
نصها بهذا المرسوم، وتكون لها قوة القانون، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم. ويُعمل به من تاريخ
صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ١٩/٢/١٤٢٩ هـ
الموافق: ٢٦/٢/٢٠٠٨ م

اتفاقية
بشأن التّشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات
بين
حكومة دولة قطر
و
حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،
المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين ،
رغبة منهما في زيادة وتشجيع التعاون الاقتصادي لتحقيق المنفعة المتبادلة بينهما ،
ورغبة منهما في استغلال مواردهما الاقتصادية وإمكانياتهما المتاحة في مجال
الاستثمارات وخلق ظروف مواتية لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في
إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،
وإدراكا منهما لحاجة تشجيع وحماية استثمارات مستثمري الطرفين المتعاقدين في إقليم
الطرف المتعاقد الآخر .

فقد اتفقتا على ما يلي :-

مادة (١) تعريف

لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية ، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها مالم يقتض السياق معنى آخر :

(١) الاستثمار : جميع أنواع الأصول المستثمرة بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانينه ونظمه الوطنية (ويشار إليه فيما بعد بالطرف المتعاقد المضيف) وتشمل على وجه الخصوص ما يلي :-
(أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العينية المرتبطة بها مثل الرهن العقاري والحيازي وحق الامتياز أو حق الانتفاع .

(ب) الأسهم او أي شكل من أشكال المشاركة في الشركات .

(ج) الأموال والمطالبات المالية أو أي أداء ذو قيمة اقتصادية .

(د) حقوق المؤلف ، وحقوق الملكية الصناعية والفكرية مثل براءات الاختراع ، والنماذج ، والتصاميم أو النماذج الصناعية ، والعلامات التجارية ، والأسماء التجارية ، والخبرة الفنية ، والشهرة التجارية .

(هـ) حقوق البحث واستخراج أو استغلال الموارد الطبيعية وكذا أي حقوق أعمال أخرى تمنح بموجب القانون أو العقد أو بواسطة قرار صادر من السلطات المختصة وفقا للقانون .

لا يؤثر أي تغيير في شكل استثمار الأصول على صفتها كاستثمار بشرط أن لا يتعارض هذا التغيير مع التشريعات المعمول بها في إقليم الطرف المتعاقد الذي يقع فيه الاستثمار .

(٢) المستثمر : الأشخاص الذين يستثمرون في إقليم الطرف المتعاقد في إطار هذه الاتفاقية وهم :

(أ) الأشخاص الطبيعيون الذين يعدون وفقاً لقوانين أي من الطرفين المتعاقدين . من مواطنيه ولا يحملون جنسية الطرف المتعاقد المضيف .

(ب) الأشخاص الاعتباريون لأي من الطرفين المتعاقدين ، المنشأة وفقاً لقوانين ذلك الطرف المتعاقد والتي يقع مركزها الرئيسي أو تزاوُل نشاطاتها الاقتصادية الفعلية في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

(ج) حكومة كل طرف متعاقد شريطة أن تتم معاملتها كمستثمر خاص .

(٣) العائدات : المبالغ التي يدرها استثمار بما في ذلك أرباح الاستثمارات ، وأرباح الأسهم ، والإتاوات و الأتعاب .

(٤) الإقليم :

(أ) بالنسبة لدولة قطر : إقليم دولة قطر، بما في ذلك مياهها الإقليمية، والجرف القاري ، والتي تملك عليها دولة قطر ، وفقاً للقانون الدولي ، حقوق السيادة واختصاص قضائي .

(ب) بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية : إقليم المنطقة التي تملك عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية حقوق سيادة أو سلطة قضائية بما في ذلك منطقتها البحرية .

المادة (٢)

تشجيع الاستثمارات

- ١- يشجع كل طرف متعاقد مستثمريه للاستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢- يعمل كل طرف متعاقد ، وفقاً لتشريعته ولوائحه النافذة ، على خلق ظروف مواتية لجذب استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر إلى إقليمه.

المادة (٣)

السماح بالاستثمارات

- ١- يسمح كل طرف متعاقد في إقليمه بإقامة استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر وفقا لقوانين ونظم استثماره .
- ٢- عندما يسمح أحد الطرفين المتعاقدين بالاستثمار في إقليمه ، يمنح هذا الطرف ، وفقا لقوانينه ولوائحه النافذة ، جميع التصاريح والتسهيلات اللازمة لتحقيق هذا الاستثمار .

المادة (٤)

حماية الاستثمارات

- ١- تتمتع استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين المقامة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بالحماية القانونية الكاملة ، وتلقى معاملة عادلة ومنصفة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمري دولة تالته في الأوضاع المماثلة .
- ٢- إذا منح أي من الطرفين المتعاقدين امتيازات خاصة لاستثمارات مستثمري أي دولة تالته بموجب اتفاق إنشاء منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركي ، أو سوق مشتركة ، أو تنظيم إقليمي مماثل ، أو بموجب اتفاق لتجنب الازدواج الضريبي ، لا يكون هذا الطرف ملزما بمنح هذه الامتيازات لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٥)

الأحكام الأكثر أفضلية

على الرغم من الأحكام التي نصت عليها هذه الاتفاقية، يتم تطبيق الأحكام الأكثر أفضلية ، التي يوافق عليها أو قد يوافق عليها أي من الطرفين المتعاقدين مع أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٦)

نزع الملكية والتعويض

- ١- لا تخضع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين للتأميم أو للمصادرة أو لنزع الملكية أو لأي إجراء ذي اثر مماثل بواسطة الطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة ووفقا للإجراءات القانونية ويقوم على أسس غير تمييزيه ، و لقاء تعويض سريع وعادل .
- ٢- يكون مبلغ التعويض معادلا للقيمة الاقتصادية الحقيقية للاستثمار قبل اتخاذ أو إعلان قرار التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية .

المادة (٧)

الخسائر

في حالة تعرض استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين لخسائر في اقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ مماثلة ، يمنح ذلك الطرف مستثمري الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمري أي دولة ثالثة .

المادة (٨)

التحويلات

- ١- يمنح كل طرف متعاقد ، وفقا لتشريعته ونظمه ، وبحسن نية ، مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ، حرية القيام بجميع التحويلات التالية الخاصة باستثماراتهم من اقليمه بدون تأخير :
 - (أ) العائدات
 - (ب) حصليه بيع و / أو تصفية كل أو بعض الاستثمار .
 - (ج) الإتاوات والأتعاب المرتبطة باتفاقيات نقل التقنية .
 - (د) المبالغ المدفوعة بموجب أحكام المواد ٦ و/أو ٧ من هذه الاتفاقية .

(هـ) أقساط القروض وتكاليفها المتصلة بالاستثمارات ، شريطة أن يتم سدادها من نشاطات هذه الاستثمارات .

(و) الرواتب والأجور التي يتقاضاها موظفو أحد المستثمرين في إقليم الطرف المتعاقد المضيف والحاصلون على تصاريح للعمل تتعلق بتلك الاستثمارات .

(ز) الدفعات الناشئة عن تسوية منازعات الاستثمار المشار إليها في المادة (١٢) من هذه الاتفاقية.

٢- تتم التحويلات السابقة بعملة قابلة للتحويل ، وبسعر الصرف الرسمي الساري في تاريخ التحويل ، ووفقا لنظم ولوائح الصرف الأجنبي النافذة في ذلك التاريخ .

المادة (٩)

الحلول

في الحالات التي يضمن فيها أحد الطرفين المتعاقدين ، أو وكيله المعين ، في إطار نظام قانوني ، استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر المقامة على إقليمه ضد المخاطر غير التجارية ، ويقوم بسداد دفعات بموجب تأمين أو اتفاقية ضمان :

- (أ) فإن حلول المؤمن لديه الناشئ عن شروط اتفاق التأمين محل المؤمن له يكون معترفا به من الطرف المتعاقد الآخر ،
- (ب) و لا يحق للمؤمن لديه ممارسة أي حقوق أخرى غير تلك التي يحق للمستثمر ممارستها ،
- (ج) ويتم تسوية المنازعات التي تنشأ بين المؤمن لديه والطرف المتعاقد المضيف وفقا لاحكام المادة (١٢) من هذه الاتفاقية .

المادة (١٠)

مراعاة الالتزام

يضمن كل طرف متعاقد مراعاة تنفيذ تعهداته التي التزم بها بموجب هذه الاتفاقية فيما يختص باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (١١)

نطاق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الاستثمارات المعتمدة بواسطة السلطات المختصة في الطرف المتعاقد المضيف .

و تعتبر السلطة المختصة في دولة قطر هي " وزارة المالية والاقتصاد والتجارة " أو من يمثلها . وفي الجمهورية الإسلامية الإيرانية تكون السلطة المختصة هي " الهيئة الإيرانية للاستثمار والمساعدات الفنية والاقتصادية " .

المادة (١٢)

تسوية المنازعات بين أحد الطرفين المتعاقدين

ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر

١- أية منازعة قانونية تنشأ مباشرة عن استثمار بين الطرف المتعاقد المضيف وأحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر تتم تسويتها وديا بين الطرفين المعنيين .

٢- في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرف المتعاقد المضيف والمستثمر خلال فترة ستة اشهر من تاريخ الإخطار بالمطالبة من قبل أي من الطرفين ، يجوز لأي منهما وفقا لتشريعات ونظم الطرف المتعاقد المضيف إحالة النزاع لتسويته بإحدى الطريقتين الآتيتين :

(أ) للمحكمة المختصة للطرف المتعاقد المضيف .

(ب) لهيئة تحكيم خاصة مكونة من ثلاثة أعضاء وفقا لما نص عليه البند (٥) من هذه المادة .

٣- إذا أُحيل النزاع إلى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد المضيف وطالما انه قيد النظر، لا يمكن إحالته للتحكيم مالم يتم اتفاق الأطراف على ذلك ، وفي حالة إصدار حكم نهائي في النزاع من قبل تلك المحكمة فلا يجوز إحالة النزاع إلى التحكيم .

٤- لا تملك المحاكم الوطنية أي اختصاص قضائي على أي منازعة يتم إحالتها للتحكيم . ومع ذلك فإن أحكام هذه الفقرة لا تمنع الطرف المحكوم له من السعي لتنفيذ الحكم أمام المحاكم الوطنية .

٥- للطرف المتعاقد المضيف أو أحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذي يرغب في إحالة النزاع إلى التحكيم أن يعين محكما بموجب إخطار كتابي يرسل للطرف الآخر. وعلى الطرف المتعاقد الآخر أن يعين محكما خلال ستين يوما من تاريخ استلام الإخطار المذكور ، وعلى المحكمين المعينين خلال فترة الستين يوما التالية لتاريخ آخر إخطار أن يعينوا المحكم الثالث لرئاسة الهيئة .

وفي حالة فشل أي طرف في تعيين محكمه خلال الفترة المذكورة و/ أو فشل المحكمين المعينين في الاتفاق على تعيين محكم ثالث ، يجوز لكل طرف ان يطلب من الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم تعيين محكم للطرف الذي فشل في تعيين محكمه أو تعيين المحكم الثالث . ويجب أن يكون المحكم الثالث من مواطني دولة تالفة لسهاعات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين وقت التعيين.

٦- تحدد هيئة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها وتتخذ قراراتها بأغلبية الأصوات وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وقوانين الطرف المقام الاستثمار على اقليمه.

٧- يكون مكان التحكيم بلاهاي (هولندا) أو أي دولة أخرى يتفق عليها أطراف نزاعات الاستثمار .

المادة (١٣)

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

١- جميع المنازعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين وتتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تتم تسويتها أولاً بالطرق الودية . وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يتم تقديم المنازعة ، بناء على أخطار من أي من الطرفين المتعاقدين إلى الطرف الآخر وفقا لتشريعته ونظمه ، إلى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء . يعين كل طرف متعاقد محكما ويتم اختيار محكما ثالثا لرئاسة الهيئة .

وفي حالة تقديم المنازعة إلى هيئة تحكيم يعين كل طرف متعاقد ، خلال فترة ستين يوما من تاريخ استلام الإخطار ، محكما ، ويختار هذان المحكمان محكما ثالثا خلال فترة ستين يوما من آخر تعيين . وفي حالة عدم تعيين أي من الطرفين المتعاقدين لمحكمة أو إذا لم يتوصل المحكمان إلى اتفاق حول المحكم الثالث خلال الفترة المذكورة ، يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين المحكم الخاص بالطرف المتعاقد الذي فشل في تعيينه ، أو أن يعين المحكم الثالث على حسب الأحوال .

ومع ذلك ، يكون المحكم الثالث من مواطني دولة تالفة لها علاقات دبلوماسية مع الطرفين المتعاقدين في تاريخ التعيين .

إذا تعذر على رئيس محكمة العدل الدولية أداء المهمة المذكورة ، أو كان من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين ، فإن قرار التعيين يتخذ من قبل نائب رئيس محكمة العدل الدولية . وإذا كانت هناك موانع تحول دون أداء نائب الرئيس لهذه المهمة أو كان من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين ، فإن قرار التعيين يتخذ من قبل عضو المحكمة الذي يليه في الأقدمية على أن لا يكون من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين .

٢- تضع الهيئة قواعد اجراءاتها ، وتتخذ قراراتها باغلبية الاصوات وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وقوانين الطرفين المتعاقدين .

٣- يكون مكان التحكيم لاهاي (هولندا) أو أي دولة أخرى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

٤- تكون القرارات التي تتخذها الهيئة ملزمة للطرفين المتعاقدين .

المادة (١٤)

نفاذ الاتفاقية

١- يتم اعتماد هذه الاتفاقية والتصديق عليها بواسطة السلطات المختصة لكل طرف متعاقد .

٢- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لفترة عشرة سنوات بعد ثلاثين يوما من تاريخ اخر إخطار يصدره أي من الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر باكماله لجميع الإجراءات الضرورية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفقا لتشريعاته ونظمه . وبعد انقضاء الفترة المذكورة تستمر الاتفاقية نافذة وسارية المفعول بعد ذلك ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة ، في أي وقت ، برغبته في انتهاء الاتفاقية قبل ستة اشهر من تاريخ انقضائها أو انتهائها .

٣- بعد انقضاء فترة سريان هذه الاتفاقية أو انتهائها فإن الحماية التي اكتسبها المستثمرون وفقا لأحكامها ومبادئها سوف تنطبق على استثماراتهم بموجب هذه الاتفاقية لفترة عشرة سنوات لاحقة .

٤- يجوز بعد انقضاء فترة العشرة سنوات الأولى تعديل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين المتعاقدين كتابة ، ويعمل بهذا التعديل من تاريخ إخطار كل طرف متعاقد الطرف الآخر باكماله لجميع المتطلبات الخاصة بدخول تلك التعديلات حيز التنفيذ .

المادة (١٥)

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والفارسية والإنجليزية ويكون لكل منها ذات الحجية . وفي حالة الخلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية .

تم توقيع هذه الاتفاقية في مدينة الدوحة بتاريخ ٥ / ٢ / ١٤٢٠ هجري قمرى ، ١٣٧٨ / ٢ / ٣٠ هجري شمسي ، الموافق ٢٠ / ٥ / ١٩٩٩ ميلادي ، من قبل ممثلي حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

عن حكومة
الجمهورية الإسلامية الإيرانية

عن حكومة
دولة قطر

AGREEMENT
ON
RECIPROCAL PROMOTION
AND
PROTECTION OF INVESTMENTS

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF QATAR

AND

THE GOVERNMENT OF
THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

The Government of the State of Qatar and The Government of the Islamic Republic of Iran hereinafter referred to as the "Contracting Parties";

Desiring to intensify economic cooperation to the mutual benefit of both states;

Intending to utilize their economic resources and potential facilities in the area of investments as well as to create and maintain favourable conditions for investments of the investors of the Contracting Parties in each other's territory and;

Recognising the need to promote and protect investments of the investors of the Contracting Parties in each other's territory;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1 DEFINITIONS

For the purpose of this Agreement and unless stated otherwise, the meaning of the terms used therein are as follows:

1. The term "investment" refers to every kind of assets, including the following, invested by the investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party (hereinafter referred to as the host Contracting Party):
 - (a) movable and immovable property as well as any rights in rem, such as mortgages, liens, pledges or usufructs.
 - (b) shares or any kind of participation in companies;
 - (c) money, claim to money or to any performance having an economic value;
 - (d) copyrights, industrial and intellectual property rights such as patent, utility models, industrial designs or models, trade marks and names, know-how and goodwill;

- (e) rights to search for, extract or exploit natural resources as well as other business rights, given by law, by contract or by decision of the authority in accordance with law.

Any alteration in the form in which assets are invested shall not affect their classification as investment, provided that such alteration is not in conflict with the legislation of the Contracting Party in which territory the investment is made.

- 2. The term "investor" refers to the following persons who invest in the territory of the other Contracting Party within the framework of this Agreement:

- (a) natural persons who, according to the laws of either Contracting Party, are considered to be its national and have not the nationality of the host Contracting Party.

- (b) legal person of their Contracting Party which are established under the laws of that Contracting Party and their headquarters or their real economic activities are located in the territory of that Contracting Party.

- (c) the Government of each Contracting Party provided it is treated as a private investor.

- 3. The term "returns" refers to the amounts legally yielded by an investment including profit derived from investments, dividends, royalties and fees.

- 4. (a) With respect to the State of Qatar: the term "territory" means the territory of the State of Qatar including its territorial sea as well as the continental shelf over which the State of Qatar exercises sovereignty and jurisdiction in accordance with the International Law.

- (b) With respect to the Islamic Republic of Iran: the term "territory" refers to areas under the sovereignty or jurisdiction of The Islamic Republic of Iran including its maritime area.

ARTICLE 2
PROMOTION OF INVESTMENTS

1. Either Contracting Party shall encourage its investors to invest in the territory of the other Contracting Party.
2. Either Contracting Party shall, within the framework of its laws and regulations, create favourable conditions for attraction of investments of investors of the other Contracting Party in its territory.

ARTICLE 3
ADMISSION OF INVESTMENTS

1. Either Contracting Party shall admit investments of investors of the other Contracting Party in its territory in accordance with its laws and regulations.
2. When an investment is admitted, either Contracting Party shall, in accordance with its laws and regulations, grant all necessary permits for the realisation of such an investment.

ARTICLE 4
PROTECTION OF INVESTMENTS

1. Investments of investors of either Contracting Party effected within the territory of the other Contracting Party, shall receive the host Contracting Party's full legal protection and fair treatment not less favourable than that accorded to investors of any third state who are in comparable situation.
2. If a Contracting Party accords special advantages to investors of any third state by virtue of an agreement establishing a free trade area, a customs union, a common market or a similar regional organization or by virtue of an agreement on the avoidance of double taxation, it shall not be obliged to accord such advantages to investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 5

MORE FAVOURABLE PROVISIONS

Notwithstanding the terms set forth in this Agreement, more favourable provisions which have been or may be agreed upon by either of the Contracting Parties with an investor of the other Contracting Party shall be applicable.

ARTICLE 6

EXPROPRIATION AND COMPENSATION

1. Investments of investors of either Contracting Party shall not be nationalized, confiscated, expropriated or subjected, to similar measures by the other Contracting Party except such measures are taken for public purposes, in accordance with due process of law, in a non-discriminatory manner, and upon payment of prompt and effective compensation.
2. The amount of compensation shall be equivalent to the real economic value of the investment immediately before the action of nationalization, confiscation or expropriation was taken or became known.

ARTICLE 7

LOSSES

Investors of either contracting party whose investments suffer losses due to any armed conflict, revolution or similar state of emergency in the territory of the other Contracting Party shall be accorded by the other Contracting Party treatment no less favourable than that accorded to investors of any third country.

ARTICLE 8
REPATRIATION AND TRANSFER

1. Each Contracting Party shall, in accordance with its laws and regulations, permit in good faith the following transfers related to investments referred to in this Agreement, to be made freely and without delay out of its territory:
 - (a) returns;
 - (b) proceeds from the sale and/or liquidation of all or any part of an investment;
 - (c) royalties and fees related to transfer of technology agreement;
 - (d) sums paid pursuant to Articles 6 and/or 7 of this Agreement;
 - (e) loan instalments and their cost related to an investment provided that they are paid out of such investment activities;
 - (f) salaries and wages received by the employees of an investor who have obtained in the territory of the host Contracting Party, the corresponding work permits related to that investments;
 - (g) payments arising from a decision of the authority referred to in Article 12.

2. The above transfers shall be effected in a convertible currency and at the current rate of exchange in accordance with the exchange regulations prevailing on the date of transfer.

ARTICLE 9
SUBROGATION

If a Contracting Party or its designated agency, within the framework of a legal system, subrogates an investor pursuant to a payment made under an insurance or guarantee agreement against non-commercial risks:

- (a) such subrogation shall be recognized, by the other Contracting Party;
- (b) the subrogee shall not be entitled to exercise any rights other than the rights which the investor would have been entitled to exercise;
- (c) disputes between the subrogee and the host Contracting Party shall be settled in accordance with Article 12 of this Agreement.

ARTICLE 10
OBSERVANCE OF COMMITMENTS

Either Contracting Party shall guarantee the observance of the commitments it has entered into through this Agreement with respect to investments of investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 11
SCOPE OF THE AGREEMENT

This Agreement shall apply to investments approved by the competent authorities of the host Contracting Party.

The competent authority in the State of Qatar is the Ministry of Finance, Economy and Commerce or its authorized representative, and in the Islamic Republic of Iran the competent authority is "Organization for Investment, Economic and Technical Assistance of Iran (O.I.E.T.A.I)".

ARTICLE 12
SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN
A CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF
THE OTHER CONTRACTING PARTY

1. If any legal dispute arising directly out of an investment between the host Contracting Party and an investor(s) of the other Contracting Party with respect to an investment, the host Contracting Party and the investor(s) shall primarily endeavour to settle the dispute in an amicable manner.
2. In the event that the host Contracting Party and the investor(s) can not agree within six months from the date of notification of the claim by one party to the other, either of them may refer the dispute with due regard to the host Contracting Party's laws and regulations to either one of the two following ways:
 - (a) the competent court of the host Contracting Party, or
 - (b) to an ad hoc arbitral tribunal of three members referred to in paragraph 5 below.
3. A dispute primarily referred to the competent courts of the host Contracting Party, as long as it is pending, cannot be referred to arbitration save with the parties agreement; and in the event that a final judgment is rendered, it cannot be referred to arbitration.
4. National courts shall not have jurisdiction over any dispute referred to arbitration. However, the provisions of this paragraph do not bar the winning party to seek for the enforcement of the arbitral award before national courts.
5. The host Contracting Party or the investor(s) of the other Contracting Party who desires to refer the dispute to the arbitration shall appoint an arbitrator through a written notice sent to the other party. The other party shall appoint an arbitrator within sixty days from the date of receipt of the said notice and the appointed arbitrators shall within sixty days from the date of the last appointment, appoint the third arbitrator who shall be designated as Chairman of the Tribunal. In the event that each party fails to appoint its arbitrator within the mentioned period and/or the appointed arbitrators fail to agree on the third arbitrator, each of the parties may request the Secretary General of the Permanent

Court of Arbitration to appoint the failing party's arbitrator or the third arbitrator, as the case may be. However, the third arbitrator shall be appointed from amongst nationals of a state having diplomatic relations with both Contracting Parties, at the time of appointment.

6. The Tribunal shall set its own rules of procedures. Its decisions shall be taken with majority of votes in conformity with the provisions of this agreement and the laws of the Contracting Party to the dispute.
7. The venue of the arbitration is the Hague (Netherlands) or any other country as agreed upon by the parties in the investment disputes.

ARTICLE 13
SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN THE
CONTRACTING PARTIES

1. All disputes arising between the Contracting Parties relating to the interpretation or application of this agreement shall, in the first place, be settled amicably. In case of disagreement, either contracting Party may subject to its laws and regulations, while sending a notice to the other party, refer the case to an arbitral tribunal of three members consisting of two arbitrators appointed by the Contracting Parties and a third arbitrator who shall be designated as Chairman of the tribunal.

In case of the dispute is referred to the arbitral tribunal, either Contracting Party shall appoint an arbitrator within sixty days from the receipt of the notification and the arbitrators appointed by the Contracting Parties shall appoint the third arbitrator within sixty days from the date of the last appointment. If either Contracting Party does not appoint its own arbitrator or the appointed arbitrators do not agree on the appointment of the third arbitrator within the said period, each Contracting Party may request the President of the International Court of Justice, to appoint the arbitrator of the failing party or the third arbitrator, as the case may be.

However, the third arbitrator shall be a national of a state having diplomatic relations with both Contracting Parties at the time of the appointment.

2. If the President of the International Court of Justice is prevented from carrying out the said function or if he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the Vice-President of the International Court of Justice, and if the Vice-President is also prevented from carrying out the said function or he is a national of either Contracting Party, the appointment shall be made by the senior member of the said court who is not a national of either Contracting Party .
3. The Tribunal shall sets its own rules of procedures. Its decision shall be taken with the majority of votes in conformity with the provisions of this agreement and the laws of the two Contracting Parties.
4. The Venue of arbitration is the Hague (Netherlands) or any other country as agreed upon by the Contracting Parties.
5. The decisions of the arbitral tribunal shall be binding on both Contracting Parties.

ARTICLE 14

VALIDITY OF THE AGREEMENT

1. This Agreement shall be approved/ratified by the competent authorities of each Contracting Party.
2. This Agreement shall enter into force for a period of ten years after 30 days from the date of the last notification of either Contracting Party to the other Contracting Party that it has fulfilled necessary measures in accordance with its laws and regulations for the entry into force of this Agreement. After the said period, this agreement shall remain in force thereafter unless one of the Contracting Parties notifies, at any time, the other Contracting Party in writing of its unwillingness to continue with it, six months prior to the expiration or termination thereof.
3. After the expiration of the validity or termination of this Agreement the protection established to the investors pursuant to its principles shall apply to investments under this Agreement for a further period of ten years.

4. After the period of the first ten years this agreement may be amended by written agreement between the two contracting Parties. Any amendment shall enter into force when each contracting Party has notified the other that it has completed all requirements for entering into force of such amendment.

ARTICLE 15

This Agreement is done in duplicate in the Arabic, Persian & English languages. All texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

Signed in Doha on May 20, 1999 A.D. corresponding to Safar 5 1420 A.H., Ordibehesht 30, 1378 by the representatives of the Government of the State of Qatar and the Government of the Islamic Republic of Iran.

For the Government of
The State of Qatar

For the Government of the
Islamic Republic of Iran

بسمه تعالی

موافقتنامه

تشویق و حمایت متقابل از سرمایه گذاری

بین

دولت قطر

و

دولت جمهوری اسلامی ایران

دولت قطر و دولت جمهوری اسلامی ایران که از این پس طرفهای متعاقد نامیده می شوند، با علاقمندی به تحکیم همکاریهای اقتصادی در جهت تامین منافع هر دو دولت، با هدف بکارگیری منابع اقتصادی و امکانات بالقوه خود در امر سرمایه گذاری و نیز ایجاد و حفظ شرایط مساعد برای سرمایه گذاریهای سرمایه گذاران طرفهای متعاقد در قلمرو یکدیگر، و با تایید لزوم تشویق و حمایت از سرمایه گذاریهای سرمایه گذاران طرفهای متعاقد در قلمرو یکدیگر، به شرح زیر توافق نمودند:

ماده ۱ - تعاریف

از نظر این موافقتنامه معانی اصطلاحات بکار رفته به شرح زیر خواهد بود مگر اینکه بنحو دیگری بیان شود:

۱- اصطلاح «سرمایه گذاری» عبارت از هر نوع دارایی از جمله موارد زیر است که توسط سرمایه گذاران یکی از طرفهای متعاقد در قلمرو و طبق قوانین و مقررات طرف متعاقد دیگر(که از این پس طرف متعاقد سرمایه پذیر خوانده میشود) بکار گرفته شود:

(الف) اموال منقول و غیرمنقول و هر حقوق عینی از قبیل رهن، حق حبس، وثیقه یا حق انتفاع.

(ب) سهام یا هر نوع مشارکت در شرکتها.

(پ) پول ، ادعا نسبت به پول یا هر عملیات دیگری که ارزش اقتصادی داشته باشد.

(ت) حق التالیف ، حقوق مالکیت معنوی و صنعتی از قبیل حق اختراع، نمونه های بهره وری، طرحها یا نمونه های صنعتی، علائم و اسامی تجاری، دانش فنی و حسن شهرت تجاری.

بر طبق حقوق بین الملل بر آن اعمال حاکمیت یا صلاحیت می نماید.

ب) در مورد جمهوری اسلامی ایران :

اصطلاح قلمرو به معنی مناطق تحت حاکمیت یا صلاحیت جمهوری اسلامی ایران است و شامل مناطق دریایی آن نیز می شود.

ماده ۲- تشویق سرمایه گذاری

۱- هر يك از طرفهای متعاقد اتباع خود را به سرمایه گذاری در قلمرو طرف متعاقد دیگر تشویق خواهد کرد.

۲- هر يك از طرفهای متعاقد در حدود قوانین و مقررات خود زمینه مناسب را جهت جلب سرمایه گذاری سرمایه گذاران طرف متعاقد دیگر در قلمرو خود فراهم خواهد آورد.

ماده ۳ - پذیرش سرمایه گذاری

۱- هر يك از طرفهای متعاقد با رعایت قوانین و مقررات خود نسبت به پذیرش سرمایه گذاری - سرمایه گذاران طرف متعاقد دیگر در قلمرو خود اقدام خواهد کرد.

۲- هر يك از طرفهای متعاقد پس از پذیرش سرمایه گذاری ، کلیه مجوزهایی را که طبق قوانین و مقررات جهت تحقق سرمایه گذاری مزبور لازم است اعطا خواهد کرد.

ماده ۴ - حمایت از سرمایه گذاری

۱- سرمایه گذاری های سرمایه گذاران هر يك از طرفهای متعاقد در قلمرو طرف متعاقد دیگر از حمایت کامل قانونی طرف متعاقد سرمایه پذیر و رفتار منصفانه ای که از رفتار اعمال شده

ث) حق اکتشاف، استخراج یا بهره برداری از منابع طبیعی و نیز سایر حقوق بازرگانی که بوسیله قانون، قرارداد یا تصمیم مقامات بر طبق قانون اعطا شده باشد.

هر گونه تغییر در شکل سرمایه گذاری دارائیه‌ها تغییری در ماهیت آنها بعنوان سرمایه گذاری نخواهد داد مشروط به اینکه این تغییرات در تضاد با قوانین طرف متعاهدی که سرمایه گذاری در قلمرو آن صورت گرفته است نباشد.

۲- اصطلاح «سرمایه گذار» عبارت از اشخاص زیر است که در چهار چوب این موافقتنامه

قلمرو طرف متعاهد دیگر سرمایه گذاری کنند:

الف) اشخاص حقیقی که به موجب قوانین هر يك از طرفهای متعاهد اتباع آن طرف متعاهد بشمار آیند و تابعیت طرف متعاهد سرمایه پذیر را دارا نباشند.

ب) اشخاص حقوقی هر يك از طرفهای متعاهد که به موجب قوانین همان طرف متعاهد تاسیس شده و مرکز اداره یا مرکز اصلی فعالیت های اقتصادی آنها در قلمرو طرف متعاهد مزبور قرار داشته باشد .

پ) دولت هر طرف متعاهد مشروط به اینکه مثل سرمایه گذار خصوصی با آن رفتار شود.

۳- اصطلاح «عواید» به معنی وجوهی است که بطور قانونی از سرمایه گذاری حاصل شده

باشد از جمله سود حاصل از سرمایه گذاری ، سود سهام ، کارمزد و حق امتیاز.

-۴-

الف) در مورد کشور قطر:

اصطلاح قلمرو به معنی قلمرو کشور قطر شامل دریای سرزمینی و نیز فلات قاره آن است که قطر

دوستانه حل و فصل خواهد شد. در صورت عدم توافق، هر يك از طرفهای متعاقد می توانند با رعایت قوانین و مقررات مربوط خود، ضمن ارسال اطلاعیه ای برای طرف متعاقد دیگر، موضوع را به يك هیات داورى سه نفره مركب از دو داور منتخب طرفهای متعاقد و يك داور سوم که بعنوان سرداور تعیین خواهد شد ارجاع نماید.

در صورت ارجاع امر به داورى، هر يك از طرفهای متعاقد ظرف مدت شصت روز از تاریخ دریافت اطلاعیه نسبت به معرفی يك داور اقدام می کند و داوران منتخب طرفهای متعاقد ظرف مدت شصت روز از تاریخ آخرین انتخاب، داور سوم را تعیین خواهند کرد. چنانچه هر يك از طرفهای متعاقد ظرف مدت مقرر داور خود را تعیین نکند و یا داوران منتخب ظرف مدت مذکور در مورد انتخاب داور سوم به توافق نرسند، هر يك از طرفهای متعاقد می تواند از رئیس دیوان بین المللی دادگستری بخواهد که حسب مورد داور طرف ممتنع یا داور سوم را تعیین نماید. داور سوم باید در هر صورت تابعیت کشوری را دارا باشد که در زمان انتخاب با طرفهای متعاقد روابط سیاسی دارد.

۲- چنانچه رئیس دیوان بین المللی دادگستری از انجام وظیفه معنور یا تبعه یکی از طرفهای متعاقد باشد، انتصاب توسط معاون رئیس انجام خواهد شد و چنانچه معاون رئیس نیز از انجام وظیفه مذکور معنور یا تبعه یکی از طرفهای متعاقد باشد انتصاب توسط عضو ارشد دیوان مذکور که تبعه هیچیک از طرفهای متعاقد نیست انجام خواهد شد.

۳- دیوان داورى آیین داورى خود را تعیین خواهد نمود. تصمیمات آن با اکثریت آراء و بر طبق مقررات این موافقتنامه و قوانین دو طرف متعاقد اخذ خواهد شد.

نسبت به سرمایه گذاران هر کشور ثالث در شرایط مشابه نامساعدتر نباشد، برخوردار خواهد بود.

۲- اگر يك طرف متعاقد به موجب موافقتنامه تاسیس منطقه آزاد تجاری، اتحادیه گمرکی، بازار مشترك یا سازمان منطقه ای مشابه یا به موجب موافقتنامه اجتناب از اخذ مالیات مضاعف مزایای خاصی به سرمایه گذاران کشور ثالث بدهد ملزم به اعطای آن مزایا به سرمایه گذاران کشور دیگر نخواهد بود.

ماده ۵ - شرایط مساعدتر

قطع نظر از شروط مقرر در این موافقتنامه، شرایط مساعدتری که میان هر يك از طرفهای متعاقد و سرمایه گذار طرف متعاقد دیگر مورد توافق قرار گرفته یا قرار گیرد، قابل اعمال خواهد بود.

ماده ۶- مصادره و جبران خسارت

۱- سرمایه گذاریهای سرمایه گذاران هر يك از طرفهای متعاقد توسط طرف متعاقد دیگر ملی، مصادره و سلب مالکیت نخواهد شد و یا تحت تدابیر مشابه قرار نخواهد گرفت، مگر آنکه اقدامات مبرور برای اهداف عمومی، به موجب فرایند قانونی به روش غیر تبعیض آیز و در مقابل پرداخت سریع و موثر غرامت انجام پذیرد.

۲- میزان جبران خسارت باید معادل ارزش اقتصادی واقعی سرمایه گذاری بلافاصله قبل از ملی شدن، مصادره، سلب مالکیت یا آگاهی از آنها باشد.

ماده ۷ - زیانها

سرمایه گذاران هر يك از طرفهای متعاقد كه سرمایه گذاری های آنها به علت مخاصمه مسلحانه ، انقلاب ، یا حالت اضطراری مشابه در قلمرو طرف متعاقد دیگر دچار خسارت شود، از رفتاری كه نسبت به رفتار طرف متعاقد مزبور با سرمایه گذاران هر کشور ثالث نامساعد تر نباشد، برخوردار خواهند بود.

ماده ۸ - بازگشت و انتقال سرمایه

۱- هر يك از طرفهای متعاقد طبق قوانین و مقررات خود و با حسن نیت اجازه خواهد داد كه در مورد سرمایه گذاری موضوع این موافقتنامه انتقالات زیر بصورت آزاد و بدون تاخیر به خارج از قلمرو آن انجام شود:

الف) عواید.

ب) مبالغ حاصل از فروش و یا تصفیه تمام یا قسمتی از سرمایه گذاری .

پ) حق الامتیازها و حق الزحمه های مربوط به قراردادهای انتقال فن آوری.

ت) مبالغ پرداخت شده به موجب مواد ۶ ویا ۷ این موافقتنامه.

ث) اقساط وامهای مربوط به سرمایه گذاری و هزینه های مربوط، مشروط بر آنکه از محل عملکرد سرمایه گذاری پرداخت شود.

ج) حقوق ماهیانه و دستمزدهای دریافتی توسط کارکنان سرمایه گذار كه پروانه کارمرتبط با آن سرمایه گذاری در قلمرو طرف متعاقد سرمایه پذیر را دارا باشند.

چ) وجوه پرداختی ناشی از تصمیم مرجع مذکور در ماده (۱۲).

۲- انتقالات فوق باید به ارز قابل تبدیل و به نرخ جاری بر اساس مقررات ارزی زمان انتقال

انجام پذیرد.

ماده ۹ - جانشینی

هر گاه یکی از طرفهای متعاهد یا موسسه تعیین شده توسط آن در چهارچوب يك نظام قانونی به لحاظ پرداختی که به موجب يك قرارداد بیمه یا تضمین خطرات غیر تجاری يك سرمایه گذاری بعمل آورده جانشین سرمایه گذار شود:

الف) جانشینی مزبور توسط طرف متعاهد دیگر به رسمیت شناخته خواهد شد.

ب) جانشین مستحق حقوقی بیش از آنچه سرمایه گذار استحقاق آن را داشته است ، نخواهد بود.

پ) اختلافات میان جانشین و طرف متعاهد سرمایه پذیر بر اساس ماده ۱۲ این موافقتنامه حل و فصل خواهد شد.

ماده ۱۰ - رعایت تعهدات:

هر يك از طرفهای متعاهد رعایت تعهداتی را که در ارتباط با سرمایه گذاریهای سرمایه

گذاران طرف متعاهد دیگر تقبل نموده است، تضمین می نماید.

ماده ۱۱ - دامنه شمول موافقتنامه

این موافقتنامه در مورد سرمایه گذاری هایی اعمال می شود که به تصویب مرجع

صلاحیتدار طرف متعاهد سرمایه پذیر برسد.

مرجع صلاحیتدار در قطر وزارت دارایی، اقتصاد و بازرگانی یا نماینده مجاز آن می باشد و مرجع صلاحیتدار در جمهوری اسلامی ایران سازمان سرمایه گذاری و کمکهای اقتصادی و فنی ایران می باشد.

ماده ۱۲ - حل و فصل اختلافات میان یک طرف متعاهد

و سرمایه گذار طرف متعاهد دیگر

۱- چنانچه اختلاف حقوقی میان طرف متعاهد سرمایه پذیر و یک یا چند سرمایه گذار طرف متعاهد دیگر مستقیماً به واسطه سرمایه گذاری بروز کند، طرف متعاهد سرمایه پذیر و سرمایه گذار (سرمایه گذاران) مزبور در ابتدا تلاش خواهند کرد که اختلاف را به صورت دوستانه حل و فصل کنند.

۲- چنانچه طرف متعاهد سرمایه پذیر و سرمایه گذار (سرمایه گذاران) مزبور نتوانند ظرف شش ماه از تاریخ ابلاغ ادعا به دیگری به توافق برسند، هر یک از آنها می تواند، با رعایت قوانین و مقررات طرف متعاهد میزبان اختلاف را به یکی از دو مرجع زیر ارجاع کند:

الف) دادگاه صلاحیتدار طرف متعاهد سرمایه پذیر، یا

ب) دیوان داوری ویژه سه نفره به شرح مندرج در بند (۵) زیر.

۳- هر اختلافی که ابتدا در دادگاههای صالح طرف متعاهد سرمایه پذیر اقامه شود، تا زمانی که در دست رسیدگی است جز با توافق طرفها نمی تواند به داوری ارجاع شود، و در صورتی که منتهی به صدور حکم قطعی شود قابل ارجاع به داوری نخواهد بود.

۴- هر اختلافی که به داوری ارجاع شود، از صلاحیت دادگاههای داخلی مستثنی خواهد بود با این وجود مفاد این بند مانع از آن نخواهد بود که محکوم له حکم داوری برای اجرای آن به دادگاههای داخلی مراجعه کند.

۵- طرف متعاقد سرمایه پذیر یا سرمایه گذار (سرمایه گذاران) طرف متعاقد دیگر هر کدام که بخواهد اختلافی را به داوری ارجاع کنند، باید ضمن ارسال اطلاعیه کتبی برای دیگری داور منتخب خود را معرفی نمایند. طرف دیگر باید ظرف مدت شصت روز از تاریخ دریافت اطلاعیه مذکور نسبت به معرفی یک داور اقدام کند و داوران منتخب باید ظرف مدت شصت روز از تاریخ آخرین انتخاب، داور سوم را که بعنوان سرداور تعیین خواهد شد انتخاب کنند. چنانچه هر یک از طرفها ظرف مدت مقرر داور خود را تعیین نکند و یا داوران منتخب ظرف مدت مذکور در مورد انتخاب سرداور به توافق نرسند هر یک از طرفها می توانند از دبیر کل دیوان دائمی داوری بخواهد که حسب مورد داور طرف ممتنع یا سرداور را تعیین نماید. در هر صورت سرداور باید از اتباع کشوری انتخاب شود که در زمان انتخاب با طرفهای متعاقد روابط سیاسی دارد.

۶- دیوان آئین داوری خود را تعیین خواهد کرد. تصمیمات آن باید با اکثریت آرا و بر طبق مقررات این موافقتنامه و قوانین طرف متعاقد دیگر در اختلاف اخذ شود.

۷- محل داوری لاهه (هلند) یا هر کشور دیگر که مورد توافق طرفهای اختلاف قرار بگیرد خواهد بود.

ماده ۱۳ - حل و فصل اختلافات بین طرفهای متعاقد

۱- کلیه اختلافات ناشی از اجرا یا تفسیر این موافقتنامه یا مرتبط با آن، ابتدا بطور

۴- محل داورى لاهه(هلند) يا هر کشور ديگرى که طرفهائى متعاها در مورد آن توافق نمايند خواهد بود.

۵- تصميمات هيئت داورى براى طرفهائى متعاها لازم الاتباع است .

ماده ۱۴ - اعتبار موافقتنامه

۱- اين موافقتنامه به تصويب مراجع صلاحيتدار هر طرف متعاها خواهد رسيد.

۲- اين موافقتنامه سى روز پس از تاريخ ارائه آخرين اطلاعيه هر يك از طرفهائى متعاها به طرف متعاها ديگر مبنى بر اينکه اقدامات لازم را طبق قوانين و مقررات خود در ياره لازم الاجرا شدن اين موافقتنامه بعمل آورده است براى مدت ده سال به موقع اجراء گذارده خواهد شد. پس از مدت مزبور اين موافقتنامه همچنان معتبر خواهد ماند، مگر آن که يکى از طرفهائى متعاها در هر زمان ۶ ماه قبل از خاتمه يا فسخ آن ، عدم تمايل خود را نسبت به تمديد آن بطور کتبنى به اطلاع طرف متعاها ديگر برساند.

۳- پس از انقضاء مدت اعتبار اين موافقتنامه، حمايتهاى دقرر بر طبق اصول آن براى سرمايه گذار در مورد سرمايه گذاريتهاى مشمول اين موافقتنامه ، براى يك دوره اضافى ده ساله مجرى خواهد بود.

۴- اين موافقتنامه پس از مدت ده سال اوليه مى تواند با موافقت کتبنى دو طرف متعاها اصلاح شود. اصلاحات وقتى لازم الاجرا خواهند شد که هر طرف متعاها به طرف ديگر اطلاع دهد که همه الزامات لازم الاجرا شدن آن را انجام داده است.

ماده ۱۵

این موافقتنامه در دو نسخه به زبانهای عربی، فارسی و انگلیسی تنظیم شده و همه متون از اعتبار یکسان برخوردار خواهند بود. در صورت اختلاف در متون، متن انگلیسی ملاک می باشد. این موافقتنامه در دوحه در تاریخ نهم صفر ۱۴۲۰ هجری قمری مطابق با ۲۰ اردیبهشت ماه ۱۳۷۸ و ۲۰ می ۱۹۹۹ به امضاء نمایندگان دولتهای جمهوری اسلامی ایران و قطر رسید.

از طرف دولت جمهوری اسلامی ایران

از طرف دولت قطر